

امور متوقفة عليه بالمباحث الآتية من باب اصل  
 في اصطلاح الفقهاء وتعمل في معنى من احداهما من حيث  
 عليه نفسه رقب بل تولد من معتق بعد مضي سنة التشرى  
 من وقت النكاح والعلوق او من غير اصلها ورتب وان  
 من لا يكون في اصله رقب اصلا ومنها ان الولد كما خرج  
 صاحب المردية وغيره مبني على زوال الملك في هذا الولد  
 يقبل فيه الشهادة بالتسامع كما في العتق وزوال الرجوع بغيره  
 وشبوهة على الولد يكون من قبل الام لا بعقود ان الولد  
 يتبع الام في الحرية والرقبة ولا يسرى بمكالمات الولد  
 فلا يكون زوال الرجوع الا من قبل معتق الام وعصبته  
 حكواذ لم يكن في جانب الام رقبة بصور على الولد  
 ومنها ان اللفظ اذا كان قطعيا في معنى وجب ان يحمل  
 عليه الظاهر المحتمل ولو لا ريب في الروايات ومنها ان  
 المطلق يحمل على المقيد في الروايات ولهذا يرى مطلقات  
 المتون كالكنة وغيره يقيدها التشرى وان كان الشارح  
 هو المصنف كما في الكافي وغيره واتما المقصد في نفي الروايات  
 يعول عليها وايراد ما حث يتعلق بها منها ما ذكره الشيخ علاء  
 الدين ابو بكر الكاشاني في البدائع وهو كناية يستعمل عنه  
 الفضلاء المحققون كالا امام مفتح مصر والشام ابو عبد

الله

الله التشرى في حقه قال في شرح المردية ذكر صاحب المخطوط ان  
 القينة سنة في الطهارة تدل في البدائع والخفة والغنية وادفونهم  
 على ذلك كما في المردية حيث قال في شرح المردية ان الولد ان  
 لا يكون للام حرة اصلية فان كانت فللاولاد ولا حرة على ولدها  
 وان كان للام حرة معتقة لما ذكرنا ان الولد يتبع الام في الرقبة والحرية  
 ولا ولد ولا حرة على حرة فللاولاد على ولدها فان كانت للام معتقة  
 والام معتقة فان الولد يتبع الام في الولد ويكون ولده مولود  
 الام لا مولود الام لان الولد كالتب الاصل في الام فان  
 حقيقة امة اذ ادمجة الاصل الحرة الاصلية بالمعنى الثاني في الرقبة  
 قوله ولا ولد ولا حرة على امة فذكرت ان الولد مبني على زوال  
 الملك وزوال الملك بالواسطة لا يكون الا من قبل الام فاذا  
 كانت حرة الاصل بهذا المعنى لم يثبت على الولد ملكة فلا يثبت  
 عليه ولاد فان قيل هذا يقتض ان لا يثبت عليه الولد الا من  
 قبل الام حتى لو كان في الجانبين رقبة لوجب ان يكون الولد  
 لغير الام وقد صرح بخلافه حيث قال فالولد يتبع الاب في الولد  
 قلنا يقتض كون الولد تابعا للام في الرقبة والحرية ان يكون  
 كذلك لكونه لا يثبت في كل من الطرفين ضعف بانفساء سنة الحرية  
 اعتبر حديث الولد بحجة القسب فتخرج انما لا يثبت اصل  
 اتم في هذا الباب يثبت اصله يجب العمل بكل ما فيها بقدر الامكان